

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: حول أتاوة الدعم المستوجبة لفائدة الصندوق العام للتعويض
المرجع: مکتوبکم بتاريخ 27 فيفري 2014

لقد ذكرتم بمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ العمولات التي يتقاضاها أعوان التأمین كلّ نصف شهر مقابل استخلاصهم لأقساط التأمین وكذلك الأتعاب التي يتقاضاها المحامون والعدول والخبراء المرتبطون باتفاقيات مع شركتکم يمكن أن تفوق 20.000 دينار. وطلبتم على هذا الأساس معرفة:

- هل أنّ المبالغ المدفوعة للمتعاملين مع شركتکم تخضع للخصم من المورد بعنوان أتاوة الدعم وما هي قاعدتها وأجال دفعها؟
- هل تطبق الأتاوة على المبلغ المضمّن بالفاتورة الأخيرة أم على مجموع المبالغ المنصوص عليها بالفواتير السابقة عندما تتجاوز مبلغ 20.000 دينار؟

جواباً، يشرفني إعلامكم بما يلي :

1- فيما يتعلق بقاعدة وكيفية استخلاص أتاوة الدعم

تخضع المبالغ المدفوعة للمتعاملين مع شركتکم بعنوان اقتناء اتکم من خدمات وسلع يفوق مبلغها 20.000 دينار بعد طرح الخصم من المورد المستوجب حسب النسب المنصوص عليها بالفصلين 52 و 53 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وطرح الأداء على القيمة المضافة، للخصم من المورد بنسبة 1% بعنوان الأتاوة المذكورة.

وبالتالي، يطبق الخصم من المورد بنسبة 1% على المبالغ الصافية من الخصم من المورد ومن الأداء على القيمة المضافة والتي تفوق 20.000 دينار.

ويحتسب مبلغ 20.000 دينار باعتبار المبالغ الجمالية الراجعة بعنوان سنة معينة لكل منتفع مقابل قيمة الخدمات المسداة أو المنتج المباع.

هذا، وفي صورة عدم إمكانية تحديد المبلغ الجملي الراجع لكل منتفع بصفة مسبقة، بحيث يتجاوز مجموع المكافآت الراجعة للمنتفع بها حدّ 20.000 دينار خلال السنة، فإنّ الخصم من المورد بنسبة 1% بعنوان أتاوة الدعم يطبّق في هذه الحالة على المبلغ المضمّن بالفاتورة التي تجاوز بمقتضاها مجموع المكافآت الصافية حدّ 20.000 دينار وعلى الفواتير اللاحقة.

2- فيما يتعلق بأجال دفع أتاوة الدعم

تدفع الأتاوة المخصومة من المورد حسب نفس الإجراءات والآجال المحدّدة لدفع الخصوم من المورد الأخرى أي في إطار التصريح الشهري بالأداءات الذي تودعه شركتكم بهذا العنوان.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي